

المجلس القومي لحقوق الإنسان  
استراتيجية جديدة لواقع متغير  
(٢٠٢١ - ٢٠٢٥)



## قائمة المحتويات

### - تقديم

### - القسم الأول: خبرة التجارب السابقة

- ١- استهلال طموح: المجلس يضع خطة وطنية لتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مصر.
- ٢- استراتيجية عمل المجلس في سياق يناير ٢٠١١
- ٣- استراتيجية عمل المجلس في سياق ثورة يونيو ٢٠١٣
- ٤- نحو استراتيجية جديدة في واقع متغير.

### - القسم الثاني: تحديات تؤطر أبعاد الخطة

- أ- الإرهاب والاضطراب الإقليمي.
- ب- الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ على مصر.
- ج- الفقر المائي وأزمة سد النهضة.
- د- التغييرات المناخية.
- هـ- الانفجار السكاني.
- و- مكافحة التمييز وتعزيز الحق في المساواة.
- ح- تعزيز الحريات و إتاحة المجال العام.
- ط- مكافحة الفساد.

### \* خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية عمل المجلس

- أ- تعزيز تفعيل الولاية الدستورية للمجلس
- ب- الحقوق المدنية والسياسية
- ج- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- د- التربية على حقوق الإنسان
- هـ- القضايا النوعية
- و- وضع خطة قومية للنهوض بحقوق الإنسان
- ز- تعزيز البنية المؤسساتية للمجلس.

## تقديم

خاض المجلس القومي لحقوق الإنسان منذ تأسيسه تجربة ثرية في تخطيطه الاستراتيجي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلاد، استنادًا إلى قانون تأسيسه الذي يضع في صدارة المهام الموكولة إليه إعداد خطة عمل قومية لتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مصر، واقتراح وسائل تحقيق هذه الخطة (م ١/٣)، وكذلك اتصالا بالتفاعل مع المتغيرات العميقة التي شهدتها الدولة والمجتمع خلال تلك الفترة من ناحية، وتلك التي لحقت بمعايير ونظم العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان.

وفي استهلال طموح بدأ المجلس أولى تجاربه في هذا الشأن بإعداد "خطة وطنية لتحسين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان"، استهدفت تحقيق أربعة أهداف استراتيجية هي: (١) تحسين أوضاع حقوق الإنسان، (٢) ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، (٣) ودعم آليات الحماية، (٤) وبلوغ أهداف الألفية. واستند المجلس في منهجية إعداد هذه الخطة على معايير الأمم المتحدة، وأفضل الممارسات، ووعده رسمي من الحكومة بإدماجها في خطة الدولة للتنمية (٢٠٠٧ - ٢٠١٢). كما بادر المجلس بإنشاء وحدة لمتابعة وتقييم مسار العمل بالخطة مع الجهات المعنية منذ بداية شهر مارس ٢٠٠٧، عملت على اقتراح آليات العمل الملائمة لتنفيذ أهداف الخطة، والتنسيق بين المجلس والجهات الحكومية، وغير الحكومية، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

قطع مسار تنفيذ هذه الخطة نشوب ثورة يناير ٢٠١١ ونشوب اضطرابات وأعمال عنف في بعض المناطق، وكما هو معروف نال المجلس منها نصيباً حيث تعرض مقره لحريق كان يستهدف الحزب الوطني الذي يقع مقره في موقع بالقرب منه، كما نال من أرشيفه أي ذاكرته المؤسسية، وأسطول من السيارات المجهزة كمكاتب متنقلة معدة للوصول إلى المحافظات المختلفة بطول البلاد وعرضها.

لكن لم يكن العائق الذي أعاق متابعة الخطة هو ثورة يناير وحدها، وتغيير الواقع السياسي والاجتماعي، بل كان أبرز أسباب الإخفاق هو عدم جدية الحكومة في إدماج الخطة الوطنية في خطة الدولة للتنمية، رغم وعودها بذلك، وتباطؤها في تعيين اللجنة الوطنية التي تشرف على متابعة تنفيذ الخطة، وتحويل بعض الوزارات تقاريرها للمجلس إلى تقارير نجاح بدلاً عن أن تكون خططاً للعمل المشترك، وتجاهل إمكانات المجتمع المدني الذي كانت خطة المجلس قد خصصت له ٨٥ مهمة من مهام النهوض بتنفيذ أهداف الخطة. وأخيراً وليس آخراً عدم حرص الدولة على إتاحة معلومات دقيقة تتيح بناء خطة وطنية على أساسها.

وقد حرص المجلس في إعداد استراتيجية عمله للفترة القادمة (٢٠٢١ - ٢٠٢٤) على استخلاص الدروس المستفادة من تجاربه السابقة سواء في سياق تجربته مع الخطة الوطنية لتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مصر، أو عبر خطتين استراتيجيتين لعمله في سياق ثورتي يناير ٢٠١٠، ويونيو ٢٠١٣، وكذلك الاستفادة من أبرز الممارسات عبر العديد من التجارب وخبرات المؤسسات الوطنية خلال تفاعله معها، ومع الشبكات الدولية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الاتحاد الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) والشبكتين العربية والإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد بينت هذه الخبرات المتنوعة أن أصلح الاستراتيجيات هي تلك التي تبدأ بتقييم التجارب السابقة، وهي التي تخاطب التحديات الرئيسية للدولة والمجتمع من ناحية، وتلامس تطلعات المجتمعات من ناحية أخرى، إذ تلامس هذه العوامل الثلاث خارطة الطريق نحو الغايات الممكنة.

ويبقى الشكر لفريق العمل الذي وضع مشروع الاستراتيجية، وللزملاء من أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين أثروا بنقاشهم واجازوها.

**محمد فائق**

**رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان**

## القسم الأول

### استراتيجية عمل المجلس في سياق ثورة يناير ٢٠١١

بحلول عام ٢٠١١، ونشوب ثورة يناير تبدلت تضاريس الواقع السياسي والاجتماعي في الدولة، كما تبدلت خريطة الاهتمامات في المجتمع، وبادر المجلس القومي لحقوق الإنسان بتقديم استقالته ليفسح الطريق للمسار الجديد، وأعيد تشكيله بالقرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠١١ للفترة المتبقية من مدته القانونية أو لحين انتخاب مجلس الشورى - أيهما أقرب، برئاسة الدكتور بطرس غالي، وتولى الأستاذ محمد فائق منصب نائب الرئيس، وانخرط المجلس بتشكيله الجديد في التفاعل مع الوقائع التي أفرزتها الثورة، واستهلها باستراتيجية عمل تناولت ما يلي:

#### أولاً: دمج حقوق الإنسان في مهمات المرحلة الانتقالية الأولى

١- صنفت الخطة مهمات المرحلة الانتقالية في جانبين رئيسيين:

أ. يتضمن الجانب الأول معالجة الميراث المؤسسي للنظام السابق، والتي بدأت بحل مجلسي الشعب والشورى، وتغيير الحكومة، وحل الحزب الوطني وتغيير المحافظين والقيادات الإعلامية، وقيادات المؤسسات الصحفية وملاحقة المتورطين في جرائم قتل المتظاهرين سلمياً أو في قضايا الفساد، والسعي لاسترداد الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المالي والإداري وتصحيح الاختلالات الناجمة عن الإهدار. ووضع المجلس على عاتقه المهمات التالية:

١- متابعة تنفيذ توصيات لجنتي تقصي الحقائق التي أجراها المجلس، والتي شكلتها الحكومة، وفي مقدمتها التعويضات وجبر الأضرار، ومعالجة المصابين خلال الثورة، وإطلاق سراح المعتقلين، وإجلاء مصير المفقودين والمختفين.

٢- ضمان توافر معايير المحاكمة العادلة لكل المشتبه بهم في هذه الجرائم لإنفاذ سيادة حكم القانون، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

٣- العمل على تسريع وتيرة القضاء على الانفلات الأمني، ودعم أجهزة الشرطة لاستئناف واجباتها المهنية على أسس جديدة.

٤- ترتيب زيارات للسجون وغيرها من مراكز الاحتجاز بالتنسيق مع النيابة العامة.

ب. ويتضمن الجانب الثاني من مهمات المرحلة الانتقالية استكمال الإطار التشريعي لانتخاب المجالس التمثيلية التي تم حلها، وقد بدأت بإصدار قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق

السياسية، وحفلت جميعها بقضايا خلافية. ووضع المجلس على عاتقه في هذا السياق العديد من الواجبات، من أبرزها:

- دراسة ما صدر من هذه القوانين والتيقن من انسجامها مع مبادئ حقوق الإنسان، وتلبيتها لمطلب تمثيل النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة.
- بلورة المبادئ الأساسية التي يوصي المجلس بتضمينها في هذه التشريعات حتى تأتي مواكبة لمتطلبات المجتمع من إصدارها وامتثالية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- بلورة رؤية المجلس للمبادئ الأساسية التي يتوخى تضمينها في الدستور الجديد.
- تعزيز دور المجلس في مراقبة الانتخابات المقررة، سواء في مجال المشاركة في تدريب المنظمات غير الحكومية، أو متابعة المراحل المختلفة للعملية الانتخابية أو التفاعل مع شكاوى المواطنين في هذا الخصوص.
- مكافحة الاتجاهات البازغة الرامية لتقويض المكتسبات التي أنجزها المجتمع تجاه حقوق المرأة خاصة في سياق الأحوال الشخصية.

## ٢- منهج التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

أفضت السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجها النظام السابق على ثورة يناير، انطلاقاً من مفهوم النمو بدلاً من التنمية وإطلاق حوافز السوق دون ضوابط تحد من الاحتكار والاستغلال والفساد، وانحيازاته الاجتماعية في توزيع الموارد والأعباء، وتقييد العمل النقابي والمهني، إلى تشوهات عميقة في النمو بين أقاليم الدولة، واجحافات لحقوق العمال، واختلالات اجتماعية فادحة زادت من ثراء الأثرياء وافقر الفقراء، وهي اختلالات تقر بها معظم الدراسات الاقتصادية والتنموية. بينما كان المجلس يتطلع إلى اعتماد منظور التنمية البشرية يقوم على توسيع خيارات الناس، وتمكين الأفراد والجماعات من التصرف وتحقيق النتائج المنشودة، وتعزيز العدالة والانصاف.

ووضع المجلس على عاتقه أن يعمل على إرساء هذه المعايير. ووظف ما امتلكه تراث مهم من التوصيات والمقترحات التي تناولتها عشرات من الندوات وورش العمل لكي يمكن البناء عليها، فضلاً عن نتائج الحوار الاجتماعي المتعدد الأوجه الذي تشهده البلاد.

## ٣- القضايا الملحة

إلى جانب المهمات الطبيعية للمرحلة الانتقالية والتي تؤسس لمسار حقوق الإنسان على المدى البعيد، شهدت البلاد عدداً من القضايا الملحة التي تؤثر على حقوق الإنسان وحياته العامة ينبغي أن تحظى بأولوية خاصة في جهد المجلس.

- جاء في مقدمة هذه القضايا **الاحتقان الطائفي**، الذي استفحل بالتراكم والحلول المجتزأة، وأخذ منحى خطيراً في الأعوام الأخيرة. وكان المجلس قد أعطى اهتماماً كبيراً لهذه القضية ووضعها في مقدمة أولوياته وطرح في سياقها العديد من التوصيات التشريعية والإجرائية، لكن تقاعس النظام السابق عن تبنيها، فيما فرضت الظروف واجب التسريع بالتفاعل مع المشكلة، كما تتيح أيضاً افقاً جاداً للتفاعل معها يعزز تعهدات الحكومة عقب أحداث إمبابة ٢٠١١ بإصدار تشريعات وقرارات لمعالجة أهم مصادر الاحتقان الطائفي في إطار زمني محدد.
- ووضع هذا المسار على عاتقه سرعة السعي لإنفاذ القانون لمحاصرة التداعيات الخطيرة لهذه المشكلة، والتيقن من سرعة تطبيق التعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها، واستجابتها لمتطلبات حل المشكلة على الأسس التي سبق ان تبناها المجلس.
- كما جاء في مقدمة هذه القضايا أيضاً قضية **الاحتقان الاجتماعي** والتي برزت بشكل حاد في السنوات السابقة وكان من تجلياتها الوقفات والمسيرات والاضرابات خلال العامين السابقين على الثورة، وقد تطورت هذه المظاهر بعد الثورة في سياق ما اصطلح على تسميته "بالمطالب الفئوية"، والذي ضاعف منه حجم ما تم نشره عن الفساد والهدر والاستغلال وسوء توزيع الثروة، خلال ملاحقة المسؤولين المتورطين في قضايا الكسب غير المشروع، وأخذ مظاهر أكثر حدة.
- متابعة جهد المجلس في تعزيز علاقته بمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتنمية وجهوده في مأسسة هذه العلاقات، وتنشيط اللقاءات الدورية معها، توجيه اهتمام خاص لمنظمات الأقاليم والمنظمات حديثة النشأة لدعم قدراتها، والتفاعل مع التعددية النقابية التي برزت بعد الثورة.
- إعطاء جهد خاص لقضايا المرأة في ضوء تأثير الهياكل الحكومية المعنية بهذه القضايا من ناحية، وتزايد وزن التيارات المتشددة التي طرحت رؤى تؤثر على المكتسبات التي حققتها النساء في الفترة السابقة.
- تعزيز أطر التعاون مع المؤسسات الوطنية ولجانها التنسيقية، وخاصة لجنة التنسيق بين المؤسسات الوطنية "ICC" للحفاظ على مكانة المجلس وتأثيره خاصة إزاء تداعيات المرحلة الانتقالية التي قد تثير الجدل لدى اللجنة.
- تكثيف التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية وخاصة مجلس حقوق الإنسان، وآلية المراجعة الدورية الشاملة، والمقررين الخاصين. ومتابعة مدى التقدم الذي تحرزه الدولة في تنفيذ التوصيات التي قبلتها في سياق المراجعة الدورية الشاملة.
- كذلك حظي باهتمام خاص من المجلس في فترة ولايته قضية العاملين والمهاجرين المصريين في الخارج. ورغم أن هذا الموضوع حظي باهتمام خاص من المجلس في السنوات



السابقة وأصدر العديد من التوصيات بشأنه، إلا أن جهود الدولة لم تحقق تقدماً يذكر في التفاعل معه. كما أن المد التحرري الذي نشأ في العالم العربي بنجاح ثورتي تونس ومصر لم يأت بمردود إيجابي في هذا الصدد، حيث أدت تداعيات الثورة الليبية لفرار مئات الآلاف من العاملين المصريين، وتعرض بعضهم للقتل والاعتداءات البدنية والإهانات المتعمدة، في سياق الإجراءات القمعية التي انتهجها النظام الليبي لقمع الثورة، وفي هذا السياق وضع المجلس على عاتقه المهمات التالية:

- إعداد دراسة وافية عن الأضرار الناجمة عن طرد العمال المصريين من ليبيا تمهيداً لإثارة ما اعترى حقوقهم من انتهاكات عقب المتغيرات المرتقبة في ليبيا.
- احياء الاهتمام بالمقترحات العديدة للمجلس القومي لحقوق الإنسان في هذا الشأن.
- بلورة مقترحات جديدة لاستثمار تبدل الصورة النمطية السلبية للعرب في المهجر الغربي بالثورة السلمية المصرية لتعزيز وجودهم ودمجهم في مجتمعات المهجر.

### تحليل الصعوبات التي اعترضت عمل المجلس وسبل تخطيها

واجه المجلس منذ تأسيسه عدداً من الصعوبات التي حدت من فاعلية جهوده في بعض المجالات وعرقلت كثير من التوصيات المفيدة التي كان من شأنها معالجة الكثير من العقبات التي تعيق التقدم في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة.

يأتي في مقدمة هذه الصعوبات: التوجه العام للنظام السابق تجاه ملف حقوق الإنسان في مصر، فمن ناحية لم يكن هناك جدية في توجيهه هذا، والذي جاء في سياق ضغط دولي، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك توافق بين أجهزة الدولة حيال فتح هذه الملف، وقد ظهر أثر هذين العاملين في تفاعل النظام مع توصيات ومقترحات المجلس كان من أبرزها عرقلة وزارة الداخلية أهم مقترحات المجلس بإنهاء حالة الطوارئ واستئصال ظاهرة التعذيب وربط الحكومة بين إنهاء حالة الطوارئ وإصدار قانون مكافحة الإرهاب، بينما كان هناك بالفعل قانون لمكافحة الإرهاب سبق تضمينه في قانون العقوبات في العام ١٩٩٢، كما توقفت الحكومة عن الرد على تقارير المجلس.

ولا شك أن تغيير النظام وإصرار المجتمع على النهوض بحقوق الإنسان والحريات العامة قد أزال أهم عقبة واجهت جهود المجلس.

ومن الصعوبات المهمة التي واجهت المجلس، المفهوم الخاطئ للطبيعة الاستشارية للمجلس، فأجهزة الدولة تفاعلت مع توصيات المجلس والشكاوى التي أحالها إليها والتي تمثل أحد واجباته الرئيسية باعتبارها صادرة عن جهة استشارية، وهي كلمة حق أريد بها باطل، فالطابع

الاستشاري للمجلس هو خاصية من خاصيات المؤسسات الوطنية، يتمها أنه يتوجب على أجهزة الدولة أن تتفاعل مع ما يطرحه من توصيات أو ما تحيله إليه من قضايا. وأتاح التغيير الذي شهدته الدولة مجالاً مناسباً أيضاً لتخطي هذه المشكلة.

وهناك صعوبات أخرى نجمت عن قصور في صلاحيات المجلس في بعض المجالات، وأمكن تذليلها بإدخال بعض التعديلات على قانون تأسيس المجلس رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ على النحو التالي:

- أ- إلزام جهات الاختصاص المعنية بتوفير المعلومات للمجلس، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الشكاوى المحالة منه وإزالة أسبابها أو تبرير رفضها بشكل مسؤل.
- ب- إعطاء المجلس الحق في رفع الدعاوى القضائية، أو التدخل في الحالات التي تستوجب ذلك، دفاعاً عن حقوق الإنسان، وهو حق متاح للجمعيات الأهلية في قانوني جمعيات البيئة وحماية المستهلك، وغريب ألا يكون للمجلس القومي مثل هذا الحق.
- ج- النص على حق المجلس في زيارة السجون وغيرها من مراكز الاحتجاز وفق المعايير التي ينفذها الصليب الأحمر الدولي.

## استراتيجية عمل المجلس في سياق ثورة يونيو ٢٠١٣

في مستهل اجتماعات المجلس القومي لحقوق الإنسان - بتشكيله السادس- بعد ثورة ٣٠ يونيو، وضع المجلس إستراتيجية عمل تتلائم مع هذه المرحلة التاريخية، على غرار تلك التي وضعها في تشكيله الرابع عقب ثورة يناير ٢٠١٠ في ظروف مشابهة من حيث التطلعات والآفاق الشعبية من ناحية، والواجبات والالتزامات على عاتق الحكومة من ناحية أخرى، واضعاً في الاعتبار المتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي للمرحلة التي أدت إلى ثورة الشعب. وما انتهت إليه مناقشات المجلس حول أولويات عمله خلال المرحلة التأسيسية. وأسوة بتجربة المجلس في إعداد استراتيجيته السابقة في سياق ثورة يناير، تبنت الاستراتيجية الجديدة برؤيتها على مرحلتين أولهما بدمج حقوق الإنسان في مهمات المرحلة التأسيسية سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي. وثانيهما بالتفاعل مع التحديات التي كشفت عنها مسار المراحل الماضية خلال هذه الفترة والتي تنتهي بانتهاء ولاية المجلس بانتخاب برلمان جديد. كما تستند على الخبرات الإيجابية التي استخلصها المجلس في مراحل عمله السابقة ، وسبل تخطى العقبات التي واجهته في تطبيق مقترحاته، وقصور إطاره القانوني عن الوفاء بمتطلبات إنجاز مهامه.

### أولاً: دمج حقوق الإنسان في مهمات المرحلة الانتقالية الثانية

شملت مهام المرحلة التأسيسية جانبين رئيسيين:

تضمن الجانب الأول تعديل الدستور جمهورية مصر العربية، ومواجهة الإرهاب والعنف، وملاحقة المتورطين في جرائم قتل المتظاهرين سلمياً وإزالة التوتر والاحتقان بين أبناء الوطن، واستكمال خارطة الطريق.

ووضع المجلس على عاتقه في إنجاز هذه المهام ما يلي:

- ١- بلورة رؤية المجلس للمبادئ الأساسية التي يتوخى تضمينها في الدستور.
- ٢- تشكيل لجان تقصى الحقائق لرصد الانتهاكات التي شهدتها الساحة المصرية منذ ٦/٣٠، العمل على إطلاق سراح المعتقلين، وعلاج مصابي الأحداث.
- ٣- ضمان توافر معايير المحاكمة العادلة لكل المشتبه بهم في هذه الجرائم لإنفاذ سيادة حكم القانون، وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب ومثول المتهمين أمام القاضي الطبيعي.

٤- العمل على تسريع وتيرة القضاء على الانفلات الأمني، ودعم أجهزة الشرطة لاستئناف واجباتها المهنية على أسس جديدة.

٥- تنظيم زيارات للسجون وغيرها من مراكز الاحتجاز بالتنسيق مع النيابة العامة.

**وتضمن الجانب الثاني من مهمات المرحلة الانتقالية الثانية استكمال الإطار التشريعي لانتخاب المجالس التمثيلية، والإطار القانوني والإداري والتنفيذي الذي يضمن اكتمال ونزاهة العملية الديمقراطية، بما في ذلك الآتي:**

١- إلغاء حالة الطوارئ فور زوال الأسباب الداعية لها.

٢- صدور تشريعات جديدة تسمح بحرية العمل الأهلي، وحرية تداول المعلومات، وحرية التظاهر السلمي.

٣- تنظيم تمويل الانتخابات، وضمان استقلال اللجنة العليا للانتخابات وإشرافها على العملية الانتخابية بأكملها، والإشراف الأهلي والدولي عليها.

٤- ضمان حق التظاهر السلمي وفقا للقانون والمعايير الدولية التي تجرم من يخالف سلمية التظاهر أو يقطع الطريق أو يهدد أرواح الناس أو الممتلكات العامة والخاصة بالقوة أو يحرص على ذلك.

ووضع المجلس على عاتقه في هذا السياق العديد من الواجبات من أبرزها:

- دراسة مشاريع القوانين المقترحة والتيقن من انسجامها مع مبادئ حقوق الإنسان.
- سرعة انتهاء المجلس من إعداد تقرير عن مشاريع القوانين المتعلقة بالحريات الأساسية وبلورة المبادئ الأساسية التي يوصى بتضمينها في هذه التشريعات حتى تأتي مواكبة لتطلعات المجتمع، وامتشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- دراسة النظام الانتخابي الأمثل وقواعده في ظل المرحلة التأسيسية للدولة، وكذلك قيام المجلس بدوره في مراقبة العمليات الانتخابية القادمة، بالمشاركة في تدريب المنظمات غير الحكومية، أو متابعة المراحل المختلفة للعملية الانتخابية أو التفاعل مع شكاوى المواطنين في هذا الخصوص.

#### ١- منهج التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

أفضت السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها النظم السابقة، بإطلاق حوافز السوق دون ضوابط تحد من الاحتكار والاستغلال والفساد، وإنحيازاته لفصيل اجتماعي في توزيع الموارد والأعباء، وتقييد العمل النقابي والمهني إلى تشوهات عميقة في النمو بين أقاليم الدولة، وإجحافات لحقوق العمال، وإختلالات اجتماعية فادحة.

وضع المجلس على عاتقه في المرحلة التأسيسية التي ستطبع بمسارها التشريعي والمؤسسي طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للمرحلة القادمة أن يعمل على إرساء هذه المعايير.

ويملك المجلس تراثاً مهماً من التوصيات والمقترحات التي تناولتها عشرات من الندوات وورش العمل يمكن البناء عليها، فضلاً عن نتائج الحوار الاجتماعي المتعدد الأوجه الذي تشهده البلاد.

## ٢- قضايا المرحلة

إلى جانب المهمات الطبيعية للمرحلة التأسيسية والتي تؤسس لمسار حقوق الإنسان على المدى البعيد، تشهد البلاد عدداً من القضايا ذات الأهمية التي تؤثر على حقوق الإنسان وحياته العامة ينبغي أن تحظى بأولوية خاصة في جهد المجلس. يأتي في مقدمة هذه القضايا أ- **الوضعية الطائفية**، الذي استفحل بالتراكم والحلول المجتزأة، وأخذ منحى خطيراً في الأعوام الأخيرة ضاعفها حكم الإخوان المسلمين. وكان المجلس قد أعطى اهتماماً كبيراً لهذه القضية ووضعها في مقدمة أولوياته وطرح في سياقها العديد من التوصيات التشريعية والإجرائية، تقاعست النظم السابقة عن تبنيها، فيما تفرض الظروف الراهنة واجب التسريع بالتفاعل مع المشكلة، كما تتيح أيضاً أفقاً جاداً للتفاعل معها يعزز تعهدات الحكومة في خارطة الطريق التصدي بقوة لكل أشكال التعرض لدور العبادة في كل أنحاء الجمهورية واحترام حق جميع المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وأما نفي حدود النظام العام، وعدم استخدام دور العبادة في العمل السياسي، والعمل على تأسيس ثقافة وممارسات عدم التمييز بين المواطنين وإصدار التشريعات التي تحمي المواطنة والمساواة بين كل فئات المجتمع المصري. ويضع هذا المسار على عاتق المجلس مهمتين :

مهمة عاجلة بالسعي لإنفاذ القانون لمحاصرة التداعيات الخطيرة لهذه المشكلة، والتيقن من سرعة تطبيق التعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها في خارطة الطريق، واستجابتها لمتطلبات حل المشكلة على الأسس التي سبق أن تبناها المجلس.

ومهمة ممتدة لوضع أسس طويلة المدى للتفاعل مع كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية للمشكلة وتعزيز آليات المجلس في التفاعل مع هذه القضية.

ب- **الوضعية الاجتماعية**، والتي برزت بتحليلها بشكل حاد في الوقفات والمسيرات والإضرابات خلال العامين الأخيرين، وقد تطورت هذه المظاهر بعد الثورة في سياق ما اصطلح على تسميته "بالمطالب الفئوية"، والذي ضاعف منه حجم ما نشر عن الفساد والهدر والاستغلال

وسوء توزيع الثروة، خلال ملاحقة المسؤولين المتورطين في قضايا الكسب غير المشروع وأعمال العنف التي شهدتها البلاد أبان أحداث ثورة ٦/٣٠، والتي أخذت مظاهر أكثر حدة واختلطت بها مظاهر عنف أحياناً وعمليات إرهابية.

الاهتمام بموضع برامج إصلاحية في مجالات الصحة والتعليم والسكن وغيرها، على نحو يعطى إشارة واضحة للمجتمع عن نمط السياسات الاجتماعية المقبلة وفى مقدمتها تكافؤ الفرص ومنع التمييز ونمط توزيع الأعباء فى السياسات المالية والدعوة لبرنامج قومي للعدالة الانتقالية من خلال لجان قومية مستقلة يكون غرضها إعادة التوافق والوحدة والوئام للمجتمع المصري عن طريق آليات المكاشفة والمحاسبة والمصالحة وعن طريق متابعة واستكمال أعمال لجان تقصى الحقائق عن مختلف الجرائم المصاحبة للثورة أو التالية عليها، وإصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق ذلك.

#### ووقع على عاتق المجلس فى هذه المرحلة

تفعيل بريتوكول التعاون الذي وقعه المجلس مع وزارة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. واستكمال لجنة العدالة الانتقالية بالمجلس لأعمالها.

ج- **قضية مواجهة الإرهاب فى سيناء** الذي ساعده النظام السابق فى خلق بيئة خصبة لبؤر إرهابية تهدد امن واستقرار الدولة المصرية. وتعهدت الحكومة المصرية فى خارطة الطريق أنها لن تتوانى عن التصدي بكل عزم لكل من يستهدف الأمن القومي المصري أو سلامة أراضيها ومواطنيها وأنها ستظل رافعة المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار رافضة أى ضغوط خارجية، كما تؤكد إصرارها على تحملها لواجبها كاملاً تجاه حماية الوطن والمواطنين واستعدادها لبذل كل نفيس لذود عنه.

#### ووقع على عاتق المجلس فى هذه المرحلة ثلاثة مهام:

- متابعة مستجدات الأمور على مسرح العمليات العسكرية بسيناء
- متابعة تعهدات الحكومة تجاه حل المشكلات الأساسية التي يعاني منها مواطني سيناء.
- مراعاة أسبقية تشغيل مواطني محافظات سيناء فى مشروعات التنمية، ومردودها عليهم.
- الإلحاح على استكمال خطة تنمية سيناء، والتي لم تجد دفعاً جدياً لتنفيذها منذ إطلاقها.

#### د- قضية العاملين والمهاجرين المصريين فى الخارج

ورغم إن هذا الموضوع حظي باهتمام خاص من المجلس فى السنوات الماضية، وأصدر العديد من التوصيات بشأنه، إلا أن الدولة لم تحقق تقدماً يذكر فى التفاعل معه، سواء فى سياق الحماية التي يمكن أن تبسطها الدولة على مواطنيها وحقوقهم فى الخارج، أو فى سياق ما يمكن

أن يعود عليها من انتهاج مقاربة صحيحة، وحتى المد التحري الذي نشأ في العالم العربي بنجاح ثورتي تونس ومصر لم يأت بمرود إيجابي في هذا الصدد، حيث أدت تداعيات الثورة الليبية لفرار مئات الآلاف من العاملين المصريين، وتعرض بعضهم للقتل والاعتداءات البدنية والإهانات المتعمدة، في سياق الإجراءات القمعية التي انتهجها النظام الليبي لقمع الثورة. ووقع على عاتق المجلس في هذه المرحلة المهام التالية:

- إعداد دراسة وافية عن الأضرار الناجمة عن طرد العمال المصريين من ليبيا، تمهيداً لإثارة ما اعتري حقوقهم من انتهاكات عقب المتغيرات المرتقبة في ليبيا.
- إحياء الاهتمام بالمقترحات العديدة للمجلس القومي لحقوق الإنسان في هذا الشأن.
- بلورة مقترحات جديدة لاستثمار تبدل الصورة النمطية السلبية للعرب في المهجر الغربي بالثورة السلمية المصرية لتعزيز وجودهم ودمجهم في مجتمعات المهجر.

#### هـ - قضية احتياجات ذوي الإعاقة وتمكينهم

يمثل الدمج المجتمعي والتمكين لذوي الإعاقة أولوية في هذه المرحلة التأسيسية لضمان تفعيل دولة القانون وإرساء قواعد المواطنة والعدالة الاجتماعية ونشر ثقافة عدم التمييز في ممارسة كافة الحقوق الأساسية. وقد أهملت الحكومات السابقة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم، وهم ما يتطلب أيضاً دمج احتياجات ذوي الإعاقة في منظور التنمية. ووقع على عاتق المجلس في هذه المرحلة المهام التالية:

- طرح مشروع القانون الذي أعدته وحده شئون الإعاقة بالمجلس للنقاش المجتمعي مع الجهات المعنية ومنها المجلس القومي لشئون الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني.
- العمل على تنفيذ خطة للدمج المجتمعي والتمكين.
- إعادة التأهيل المهني لمساعدة ذوي الإعاقة على العمل.
- إعداد الدراسات الخاصة بذوي الإعاقة والتي تهدف إلى حصر احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم. واقتراح سبل مواجهتها.

#### ثانياً: خطة العمل على المدى الطويل

لا تخل إستراتيجية العمل الرامية للتفاعل على مهمات المرحلة التأسيسية، بوضع إطار عام لإستراتيجية عمل طويلة المدى للمجلس، والواقع إن قانون المجلس، يحدد الخوط الرئيسية لهذه الإستراتيجية بوضوح، كما أن مسار عمله منذ تأسيسه بلور أبعاد هذه الإستراتيجية سواء في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، أو في مجال الدفاع والسعي لإنصاف الأفراد والجماعات الذين

تعرضت حقوقهم للانتهاك. ويساند هذا الجهد عدد من المشاريع والبرامج تقوم على تنفيذها وحدات أسسها المجلس.

ووقع على عاتق المجلس في ولايته الحالية عدة مهام لتعزيز هذا الجهد. يأتي في مقدمتها ما يلي: -

- تطوير خطة العمل الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان في البلاد التي اعتمدها المجلس وكان من المقرر دمجها في خطة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ في ضوء متطلبات المعطيات الجديدة الناجمة عن ثورة ٢٥ يناير و ٦/٣٠، وخبرة المرحلة السابقة في تفاعل أجهزة الدولة مع هذه الخطة وتفاعسها عملياً عن أدمجها في خطة التنمية.
- متابعة جهد المجلس في تعزيز علاقته بمنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتنمية وجهوده في مأسسة هذه العلاقات، وتنشيط اللقاءات الدورية معها، توجيه اهتمام خاص لمنظمات الأقاليم والمنظمات حديثة النشأة لدعم قدراتها، والتفاعل مع التعددية النقابية التي برزت بعد الثورة.
- إعطاء جهد خاص لقضايا المرأة في ضوء تأثير الهياكل الحكومية المعنية بهذه القضايا من ناحية، وتزايد وزن التيارات المتشددة التي تطرح رؤى تؤثر على المكتسبات التي حققتها النساء في الفترة السابقة.
- تعزيز أطر التعاون مع المؤسسات الوطنية ولجانها التنسيقية، وخاصة لجنة التنسيق بين المؤسسات الوطنية "ICC" للحفاظ على مكانة المجلس وتأثيره خاصةً إزاء تداعيات المرحلة التأسيسية التي قد تثير الجدل لدى اللجنة.
- تكثيف التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية وخاصة مجلس حقوق الإنسان، وآلية المراجعة الدورية الشاملة، والمقررين الخواص. ومتابعة مدى التقدم الذي تحرزته الدولة في تنفيذ التوصيات التي قبلتها في سياق المراجعة الدورية الشاملة.

### ثالثاً: تحليل الصعوبات التي اعترضت عمل المجلس وسبل تخطيها

واجه المجلس منذ تأسيسه عدداً من الصعوبات التي حدت من فاعلية جهوده في بعض المجالات، وعرقلت كثير من التوصيات المفيدة التي كان من شأنها معالجة الكثير من العقبات التي تعيق التقدم في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة.

يأتي في مقدمة هذه الصعوبات: التوجه العام للنظم السابقة تجاه ملف حقوق الإنسان في مصر، فمن ناحية لم يكن هناك جدية في توجيهه هذا، والذي جاء في سياق ضغط دولي، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك توافق بين أجهزة الدولة حيال فتح هذه الملف، وقد ظهر أثر هذين



العاملين في تفاعل النظم مع توصيات ومقترحات المجلس كان من أبرزها مناهضة ظاهرة التعذيب.

ولا شك أن تغيير النظام السابق وإصرار المجتمع على النهوض بحقوق الإنسان والحريات العامة سوف يزيل أهم عقبة واجهت جهود المجلس.

ومن الصعوبات المهمة التي واجهت المجلس، المفهوم الخاطئ للطبيعة الاستشارية للمجلس، فأجهزة الدولة تفاعلت مع توصيات المجلس والشكاوى التي أحالها إليه والتي تمثل أحد واجباته الرئيسية باعتبارها صادرة عن جهة استشارية، وهي كلمة حق أريد بها باطل، فالطابع الاستشاري للمجلس هو خاصية من خاصيات المؤسسات الوطنية يتممها أنه يتوجب على أجهزة الدولة أن تتفاعل مع ما يطرحه من توصيات أو ما تحيله إليه من قضايا.

ويتيح التغيير الذي تشهده الدولة مجالاً مناسباً أيضاً لتخطي هذه المشكلة.

وهناك صعوبات أخرى ناجمة عن قصور في صلاحيات المجلس في بعض المجالات

ويمكن تذليلها:

١- الاتفاق والتعاون مع الجهات المعنية في مواجهة التحديات، وتنظيم العلاقة بإبرام

برتوكولات تعاون وخطط عمل تنفيذية مشتركة.

٢- اقتراح التعديلات على مشاريع القوانين المتعلقة بالحريات الأساسية.

٣- تعزيز منهج التشاركية بين الإدارة العلمية وهيئة التدريس والطلاب وأولياء الأمور في

تبني خطط عملية للأنشطة الطلابية المرافقة للعملية التعليمية.

٤- تعزيز الاستفادة من مسار التحول الرقمي على النحو التالي:

- تعزيز برنامج ذكي لتنمية الوعي بقاعدة معلومات حقوق الإنسان من الزاويتين القيمة والتطبيقية.

- بناء قدرات موظفي الخدمة العامة في مجال حقوق الإنسان بالاستناد على الضمانات الدستورية.

- التوعية في مجال البيئة والإدارة الرشيدة للمياه من خلال العمل مع الشركاء المعنيين لبلورة إعلانات الخدمة العامة وإطلاق برنامج معرفة ذكي يتناول السلوكيات الفردية والجماعية ذات الصلة بحماية البيئة والإدارة الرشيدة لموارد المياه.

#### رابعاً: القضايا النوعية

##### • تنمية المناطق الحدودية:

- العمل على إيلاء الاهتمام بدعم استفادة سكان المناطق الحدودية من المشروعات التنموية العملاقة والاستثمارات الجديدة عبر 'نشأة مراكز التأهيل المهني.

- إطلاق مسار مشاورات مع قادة المجتمع المحلي بالمناطق الحدودية لتطوير خطط التنمية استناداً على الموارد واستجابة للأهداف.
- الاهتمام بدعم جهود مكافحة الفساد:
- تشكيل فريق عمل بالمجلس لمتابعة جهود مكافحة الفساد.
- العمل مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد، وخاصة في مجال تعزيز الدراية بالجهود المبذولة على المستويين المحلي والدولي.
- أفراد باب خاص بالتقرير السنوي للمجلس لتناول الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد.

#### سادساً: وضع خطة قومية للنهوض بحقوق الإنسان

- تشكيل لجنة فنية ووضع خطة إعداد
- تشكيل لجنة من ذوي الخبرات من أعضاء المجلس والباحثين بأمانة المجلس والخبراء ذوي الصلة لإعداد خطة ومسار تنفيذ لجهود وضع الخطة الوطنية.
- تشكيل اللجنة التحضيرية: بالتعاون مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني
- إطلاق مسار المشاورات الوطنية: إجراء مشاورات مع القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وعلى الصعيدين النوعي المؤسسي والنوعي الجغرافي.
- وضع مسودة الخطة وطرحها للنقاش العام: تشكيل فريق صياغة وتكوين هيئة استشارية مشتركة تضم مختلف الأطراف ذوي المصلحة للتوصل لمسودة نهائية.
- اقتراح الخطة على الصعيدين التنفيذي والتشريعي بغرض التبنى والإقرار:
- نشر المسودة وعقد أنشطة إعلامية للتعريف بها والترويج لمضمونها وتلقي الإفادات والمقترحات.
- عرض المسودة النهائية على الحكومة والبرلمان تمهيداً لإقرارها وتبنيها وإدماجها في الخطة الوطنية للتنمية ورؤية مصر ٢٠٣٠.
- تشكيل لجنة المتابعة الوطنية:
- عقب الإقرار والإدماج، تشكيل لجنة متابعة وطنية تضم ممثلين عن مختلف الفئات صاحبة المصلحة للنهوض بتدابير تفعيل الخطة وتوفير البرامج العملية ومتابعة الإجراءات التنفيذية وتقديم المقترحات الهادفة لتعزيز مجريات التفعيل وإعداد التقييمات لمراحل التنفيذ.

## القسم الثاني

### نحو استراتيجية جديدة في واقع متغير دروس التجربة وتطلعات المستقبل

أظهرت مناقشات المجلس عشر تحديات تجسد هذا المفهوم شملت:

#### أ. الإرهاب والاضطراب الإقليمي:

- أصدرت وزارة الخارجية المصرية في شهر يوليو ٢٠٢٠ تقريراً وطنياً حول جهود مصر في مكافحة الإرهاب، تم إعداده بالتنسيق مع الوزارات وأجهزة الدولة المعنية، وأوضح السفير إيهاب فهمي مدير وحدة مكافحة الإرهاب الدولي بأن هذا التقرير الذي يعد الأول من نوعه يوثق جهود الدولة المصرية ومؤسساتها الوطنية لمكافحة الإرهاب واستئصال جذوره، من خلال مواجهة كافة التنظيمات الإرهابية دون استثناء، ومحاسبة الدول الداعمة له، وتجفيف منابعه الفكرية وتمويله.؛

- كذلك ترصد سلسلة التقرير السنوي للمجلس الإنجازات التي حققتها قوات الجيش والشرطة في سياق مكافحة الإرهاب، ومن بينها القبض على أبرز قيادات العمليات الإرهابية، التنفيذيين والمخططين. كما يرصد تقدماً ملحوظاً في الاستقرار والتنمية في سيناء، لكنه خلص في الوقت نفسه عبر ما يعلن عن نتائج المواجهات إلى استمرار وجود بنية تحتية كبيرة وطاقة إرهابية كامنة، فإذا ما أخذنا مواجهة معلنة كنموذج (جرت وقائعها بين ٢٢ يوليو ٢٠٢٠ و ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠) فقد أسفرت عن مقتل ٧٧ تكفيرياً، وتدمير ٣١٧ وكراً ومخزناً للمتفجرات بشمال سيناء، واستشهاد وإصابة ٧ ضباط وجنود في مناطق العمليات.

- كما تسعى قوى دولية وإقليمية إلى تحويل ليبيا إلى منصة رئيسية للإرهاب الذي يستهدف مصر وتعميق الاضطراب الإقليمي بالمنطقة، وهو ما حدا بالرئيس عبد الفتاح السيسي لاتخاذ إجراءات عسكرية احترازية واستصدار قرار من مجلس النواب بنقل قوات من الجيش خارج مصر.

- يتبقى أن ما ينبغي وضعه في اعتبار المجلس القومي لحقوق الإنسان إعداد استراتيجية لا تنصرف إلى الآثار المباشرة للإرهاب ومكافحته فحسب، بل أن تمتد بالضرورة لانعكاساته على طائفة كبيرة من حقوق الإنسان الأساسية، بدءاً من التجديد الدوري للعمل بقانون الطوارئ الذي يحجب كثيراً من الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور، ومحاكمة غير العسكريين أمام

القضاء العسكري، وتجاوز مدد الاحتجاز قبل الإحالة للنيابة العامة وتجاوز المهل القانونية للحبس الاحتياطي، واستمرار تضيق المجال العام.

### ب. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة "كوفيد ١٩" على مصر

عانت مصر شأن كل بلدان العالم من تبعات متعددة الأبعاد جراء جائحة "كوفيد ١٩" بدءاً من فقدان حياة الآلاف من المواطنين إلى معاناة المجتمع من عجز المستشفيات الحكومية عن استقبال المرضى في بداية انتشار الوباء، واستغلال بعض المستشفيات الخاصة للحالات الحرجة من المرضى بشكل صارخ، وكذا مغالاة محال بيع المطهرات والكمادات واستغلال المواطنين في الفترة الأولى من انتشار الوباء، حتى تمكنت الدولة من تخصيص مستشفيات لمواجهة نمو الاحتياجات الصحية بمساعدة من القوات المسلحة التي بادرت بإنشاء مستشفى متخصص سعة أربعة آلاف سرير بالقاهرة، وتعزيز الخدمات الصحية في المحافظات.

وواكب تفاعل مصر في التعامل مع الجائحة مستوى معقول من الاعتدال، فأغلقت المطارات، وحظرت السياحة، وشدت على معايير التباعد الاجتماعي بما في ذلك إغلاق المدارس والجامعات وتعديل نظم الامتحانات، وكذا إغلاق دور العبادة من مساجد وكنائس، وتمديد مواعيد إغلاق المحال التجارية، وأصدرت تعليمات مشددة للإجراءات الوقائية في وسائل الانتقال. كما وسعت نطاق البرامج الاجتماعية لإغاثة غير المقتدرين، وقررت معونة مالية مقدارها ٥٠٠ جنيه مصري للعمال غير المنتظمين لمدة ثلاثة أشهر متتالية.

لكن رغم أن الأضرار التي لحقت بمصر جراء الجائحة كانت مماثلة لكثير من غيرها من الدول فقد كان العبء عليها أكثر من غيرها، فمن ناحية كانت مصر قد نجحت إلى حد كبير في إرساء مقومات مشروع اقتصادي - اجتماعي طموح للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية يصل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥.٦٪، فقد أصبح غاية ما يتوقع بشأنه في المصادر الدولية ٢٪، ووجدها تطمح الحكومة المصرية ببلوغ ٤٪ .

وبينما كانت مصر قد أطلقت مشاريع مهمة في مجال الصحة والتعليم على طريق التأمين الصحي الشامل، وتطوير التعليم. غيرت الجائحة من جدول الأولويات، كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٩.٦٪ مقابل ٧.٧٪ في الربع الأول من ٢٠٢٠، و٧.٥٪ من الربع الثاني من ٢٠١٩ (وفق الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء) ومن المتوقع أن تصل إلى ١١.٦٪ للعام المقبل ٢٠٢١.

كذلك اضطرت مصر مجدداً للاقتراض لسد الفجوة المتزايدة من العملات الأجنبية لديها، وتلقت قرضاً عاجلاً من صندوق النقد الدولي بقيمة ٢.٨ مليار دولار في مايو ٢٠٢٠، وبعد شهر واحد قرضاً ثانياً بقيمة ٥.٢ مليار دولار، كما طرحت مصر أيضاً سندات بقيمة ٥ مليارات

دولار في أكبر عملية طرح لها على الإطلاق في سوق السندات الدولية، وزادت هذه القروض الجديد من الدين العام على نحو خطير.

### ج. الفقر المائي وأزمة سد النهضة الأنثوبي

تعد مياه النيل بمثابة شريان الحياة بالنسبة لمصر، ولم يكن "هيرودوت" مغالياً في شيء بمقولته الشهيرة "مصر هبة النيل"، وتتأثر بها مصر برمتها، والسودان، وأوغندا، وإثيوبيا إلى جانب دول متفرقة من كينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي والكونغو، ولم يتم تقسيم النيل إلا في سياق النزاعات بين الدول الاستعمارية وبين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا خلال الفترة التي عرفت بتخاطف إفريقيا.

وكانت أهم الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل خلال فترة المد الاستعماري لأفريقيا اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ التي تحددت خلالها حصة مصر المكتسبة من مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً بين رئيس الحكومة المصرية والمندوب السامي البريطاني في مصر، وكان من أبرز نصوصها ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية مكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذي يصل على مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على نحو يلحق أي ضرر بمصالح مصر، كما السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستعمله (وقتها) وتعديل المقادير التي يحصل عليها المبنية على تقرير لجنة مياه النيل.

### د. التغيرات المناخية

تجمع تقارير الخبراء، ونتائج المؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على أن قضية التغير المناخي تعد الآن من أخطر التحديات التي يواجهها العالم خلال تاريخه المعاصر. وتشير معظمها إلى أن الاحترار العالمي يحدث بالفعل فقد زادت درجات الحرارة العالمية بحوالي ٠.٧ درجة مئوية منذ بداية الحقبة الصناعية، ومعدل الزيادة في تسارع وستشهد البلدان النامية أشد آثارها، ومنها الضغط المائي وانعدام الأمن المائي وتأثر الزراعة وقلة الانتاج الغذائي وارتفاع مستوى مياه البحر وتآكل واختفاء بعض الأراضي.

وتواجه شعوب الدول النامية تحديات كبيرة في سبيل التكيف مع التغير المناخي حيث أنهم يعانون الفقر أصلاً، ويحتمل أن يسبب تغير المناخ صدمات مناخية وخطر حدوث فيضانات ويبدو انعدام المساواة في العلاقة العكسية بين أولئك الذي يتحملون مسئولية السبب ومن يتحملون النتيجة في القدرة على التكيف حيث يمثل التكيف والتأقلم بجزء من العالم - الجزء

الأغنى - الذي أقام بنية تحتية معقدة للدفاع المناخي، بينما يعني التكيف في الأجزاء الأخرى من العالم لجوء سكان هذه المناطق الى تعلم السباحة في مياه الفيضانات (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية لا تساهم بأكثر من ٥٪ من انبعاثات الغازات المؤدية إلى تغير المناخ، فإن تأثيراته في المنطقة ستكون قاسية جداً، وتشير التقارير إلى أن المنطقة معرضة للمخاطر بشكل خاص بسبب ما تعانيه من شح الموارد المائية، وارتفاع مستويات الجفاف والامتداد الطويل للخط الساحلي الذي يهدده ارتفاع مستوى البحر.

ويقع غالبية البلدان العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة كما أن مواردها المائية محدودة ومن ثم فإن تغيير المناخ سيؤثر سلباً في البلدان العربية وأن كان هذا التأثير سيختلف من بلد إلى آخر وسيكون للتغيير المناخي أثر واضح في زيادة التصحر في المنطقة. وهناك تهديد بحدوث موجات جفاف للأراضي المنتجة وقد زاد تكرار موجات الجفاف فعلاً في بعض البلدان العربية.

وتعطي مصر اهتماماً للتغيير المناخي، وأصبح المجلس الوطني للتغيرات المناخية تحت رئاسة السيد الدكتور رئيس الوزراء وعضوية كافة الوزارات المعنية وذلك لتوحيد الرؤى من حيث الوجهة التنموية والاستراتيجية حيث لا بد أن يشمل إعداد الاستراتيجية وضع الرؤى لكل اصحاب المصلحة في المجالات المختلفة والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وترسم وزارة البيئة خريطة تفاعلية تتيح التنبؤ بمخاطر تغير المناخ مما يجعلها تسهم بشكل أوضح في وضع وتنفيذ الأولويات الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

**وتشمل الجهود المصرية المبذولة لتقليل الآثار السلبية:**

- تنفيذ الالتزامات نحو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية
- تطوير البناء المؤسسي ويشمل:
  - تفعيل وتنشيط مشروعات آلية التنمية الوطنية
  - تفعيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية
  - انشاء الإدارة المركزية للتغيرات المناخية التي تعمل على تحقيق الارتقاء بالأداء الوطني في مجال التكيف مع تغيرات المناخ في إطار الخطط الوطنية للقطاعات
  - المساهمة في انتهاج استراتيجية تنموية منخفضة الكربون لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة القدرة الوطنية على اجتذاب الدعم الدولي والاستفادة منه
  - التنسيق مع الجهات الدولية والدول النامية لتجنب فرض أية التزامات لخفض الانبعاثات على الدول النامية ومنها مصر والتي تتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

## هـ. الانفجار السكاني

تعد مشكلة الانفجار السكاني من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المصري، خاصة بعد ارتفاع عدد السكان في مصر لـ ١٠٠ مليون نسمة علماً بأن محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية هي الأعلى في زيادة معدلات المواليد سنوياً وذلك وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويترتب على الزيادة السكانية آثار سلبية ومخاطر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي، وترجع المشكلة السكانية إلى ارتفاع معدل الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة، وما يترتب عليها من آثار والمتمثلة في قلة الإنتاج وتدني المستوى الاجتماعي وخاصة في بعض المناطق العشوائية، والتي تمتاز بكثرة أعداد المواليد وانخفاض الدخل، وتدني المستوى الصحي والبيئي مما يعتبرها البعض تهديداً للأمن الوطني.

ويتطلب القضاء على مشكلة الزيادة السكانية في مصر يجب أن تكون من أولويات الدولة لكي يتوافق ذلك مع المادة الأولى من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل برقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والتي تنص على "تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة وترعى الأطفال وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة" فيجب على الدولة تشجيعاً للأسر على تنظيم الأسرة وذلك بإعطائهم حافز، وأن خطر الزيادة السكانية لا يقل عن خطر الإرهاب. وقد سعى المجلس القومي لحقوق الإنسان دورته الأخيرة جاهداً لحفز اهتمام الدولة لمواجهة هذه المشكلة المتعافية وخلص إلى التوصيات التالية:

- ١- سرعة اصدار قانون السكان والتنمية لحد من الزيادة السكانية ومراجعة القوانين والتشريعات والقرارات الوزارية ذات العلاقة بالزيادة السكانية وقانون الجمعيات الاهلية.
- ٢- مراجعة بعض التشريعات التي تخص الزواج المبكر والختان، والعمل وتفعيل قانون عمالة الأطفال.
- ٣- أن يتبع المجلس القومي للسكان رئاسة الجمهورية ويشرف عليه نائب رئيس الوزراء.
- ٤- ضرورة إعادة جهاز تنظيم الأسرة لرئاسة الجمهورية كما كان سابقاً، وعودة مراكز تدريب الأطباء والتمريض على اعمال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- ٥- أهمية وجود ميزانية لتنظيم الأسرة والسكان.
- ٦- إلزام وزارة الصحة بتوفير الأطباء ووسائل التنظيم، الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والانجابية وتنظيم الأسرة، ضرورة تصنيع وسائل منع الحمل في مصر بدلاً من استيرادها من الخارج، وإلزام المستشفيات بفتح عيادة تنظيم الأسرة وتقديم الخدمة بسعر محدد.
- ٧- دور وزارة الصحة في عمل برامج توعية للأهالي في الريف والنجوع عن خطورة الزواج المبكر ايضاً معاقبة من يقوم بالتسنين للأطفال حتى يتم الزواج.

٨- وضع مناهج في التعليم ما قبل الجامعي والجامعي وإلزام وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي على تدريس وتعميم دبلومات تنظيم الأسرة في كل جامعات مصر.

٩- تفعيل دور رجال الدين والمؤسسات الدينية في الحد من الزيادة السكانية ودعم جهود تنظيم الأسرة وشرح صحيح الدين في هذه المجالات مع أهمية توفير البرامج التدريبية اللازمة للقائمين به.

١٠- وجود متابعة للمتزوجين حديثاً عن طريق الهاتف المحمول والرسائل الالكترونية.

١١- إلزام القنوات الحكومية والقنوات الخاصة بعمل فقرات إعلانية للمجلس القومي للسكان.

١٢- تحسين وضع المرأة من خلال التعليم والعمل والاهتمام بصحتها حتى تكون صاحبة قرار في تحديد عدد أطفال أسرتها.

### و. مكافحة التمييز:

لم تكن الأمم المتحدة مبالغة عندما استهلت أهم وثائقها الاعلان العالمي لحقوق الانسان بعبارته التاريخية "يولد الناس احراراً متساوون في الحقوق والكرامة"، حيث كانت وستظل حلماً تتوارثه الأجيال في عالم ظل يدير رأسه عنها حالماً كان ذلك متاحاً كما لم يكن مفاجئاً حجم الاهتمام الذي اولاه المجلس القومي لحقوق الإنسان لهذه القضية منذ تأسيسه والتي كانت وستظل حجر الزاوية في النهوض بحقوق الإنسان. إذ عقد العديد من المؤتمرات لمناقشتها ومعالجة أشكالها المتعددة، ووضع مشروعاً بقانون " تكافؤ الفرص ومنع التمييز وإنشاء مفوضية لهذا الغرض وسلمه لكل من رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب وممثل وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب في ٨/١١/٢٠١٦ وشمل ما يلي:

- تنقية القوانين والتشريعات القائمة مما تتضمنه من نصوص تكرر لفكرة التمييز، بما يتفق والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر، وعلى نحو يضمن عدم التباين بين التشريعات المختلفة في ذات المجال.
- اضطلاع المفوضية بثلاثة محاور مهمة (محور تثقيف، ومحور تشريعي، ومحور الانتصاف لضحايا الانتهاكات) مع ضرورة منح المفوضية الصلاحيات اللازمة لتقديم المقترحات الخاصة بسن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة التي تمس مجال عملها.
- ضمان الاستقلال المالي والإداري والفني للمفوضية، وذلك من خلال التأكيد على وضع معايير واضحة ودقيقة يتم مراعاتها في اختيار تشكيل أعضاء المفوضية، وتبني مفهوم التعددية ضماناً لتمثيل أكبر قدر ممكن من الشرائح المجتمعية، بالصورة التي تحقق الهدف من إقرار القانون.



- إتاحة حق الوصول للمعلومات والذي يشكل الركيزة الأساسية في التحقق من شكاوى المواطنين وضحايا الانتهاكات.
- وضع ضوابط وآليات محددة بالقانون بما يضمن تفعيل دور المفوضية، والنص على الزامية القرارات والتقارير التي تصدر عنها بالشكل الذي يؤكد على الغرض من إنشائها.
- عدم مركزية المفوضية وضرورة أن يكون لها فروع بمحافظات مصر المختلفة لسهولة الوصول والتواصل معها.

### ز. تعزيز الحريات وإتاحة المجال العام

بالرغم من الآمال التي حملها دستور ٢٠١٤ فيما يتعلق بضمان الحريات العامة والبناء الديمقراطي، فإن التطورات التشريعية والسياسية لم تتواءم مع هذه الضمانات الدستورية الثرية. فعلي صعيد الحق في حرية الجمعيات، تضمن المادة ٧٥ من الدستور حرية تأسيس الجمعيات والكيانات الأهلية بالإخطار، وتضمن حرية عملها ونشاطها، وتحول دون قيام الجهات الإدارية المختصة بحل الجمعيات أو تجميدها أو تعليق مجالس إدارتها أو التدخل في شئونها إلا بحكم قضائي مسبب.

ومنذ العام ٢٠١٦، واجهت البلاد تراجعاً في هذا الصدد، تمثل بداية في ملاحقة عدد من الحقوقيين وحظر سفر بعضهم، وتجميد حسابات مالية شخصية ومؤسساتية، ما أدى لتدهور خطير في وضعية الحركة الحقوقية ودورها في الارتقاء بحقوق الإنسان في البلاد. وتمثل لاحقاً في تجاهل مجلس النواب لمشروع القانون الذي أقرته الحكومة في سبتمبر ٢٠١٦ لتنظيم الحياة الجمعياتية، وطرح نواب قانون آخر مغاير، وأصر على إقراره رغم المعارضة الجارفة له، ما قاد إلى شل الحياة الجمعياتية في البلاد لنحو ثلاثة سنوات (القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧)، إلى أن بادر السيد رئيس الجمهورية بالدعوة لمعالجة الأزمة ووضع قانون جديد.

ورغم ما حظي به القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ من إجماع يستند على المشاورات الموضوعية التي أطلقتها الدولة بالحوار مع آلاف الجمعيات الأهلية المحلية والأجنبية، إلا أن اللائحة التنفيذية للقانون الجديد لم تصدر رغم مرور عام كامل على تبني وإصدار القانون رسمياً، ولم تف الحكومة بوعودها باتباع مسار التشاور حول اللائحة التنفيذية، ما أبقى وضع الجمعيات والحياة الأهلية في البلاد في حالة من الشلل النسبي.

ورغم ما مثله القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ من إنفراجة مهمة في معالجة أزمة الجمعيات الأهلية برمتها، بما في ذلك إنهاء ملاحقة الحقوقيين وإتاحة الوقت أمامهم للامتثال للقانون الجديد، إلا أن الملاحقة القضائية المفتوحة دون سقف زمني للحقوقيين منذ ربيع ٢٠١٦ لم يجر

معالجتها حتى خريف ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من وضع حد لقضية نشطاء المنظمات الأجنبية منذ ديسمبر ٢٠١٨.

وعلى صعيد الحق في الاجتماع السلمي، ورغم ما تضمنه المادة ٧٣ من الدستور، فقد عانت البلاد من استمرار العمل بقانون التظاهر المثير للجدل الصادر في العام ٢٠١٣ في سياق التصدي للتظاهرات المسلحة وغير السلمية، ولم تشكل تعديل المادة ١٠ منه بعد بطلانها دستورياً بحكم المحكمة الدستورية العليا فارقاً مؤثراً، حيث يواصل القانون فرض عقوبات سالبة للحريات على مجموعة من المخالفات، رغم أنها مؤثمة ومعاقب عليها بموجب قانون العقوبات، كما يثور الجدل بشأن استمرار العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المعروف بقانون التظاهر دون حاجة لذلك.

وهو ما يستدعي في رأي المجلس وفي توصيات تقاريره السنوية إعادة النظر لوضع قانون جديد لتنظيم الحق في الاجتماع السلمي يتناسب مع تطور الاستقرار في البلاد والرغبة في توسيع الحريات وتعزيز المشاركة المجتمعية.

وعلى صعيد حريات الرأي والتعبير، لم تحقق جهود الدولة في سن تشريعات المؤسسات المستقلة للإعلام وتكوينها في العام ٢٠١٦ أثرها المرتقب، حيث تمارس وسائل الإعلام المحلية رقابة ذاتية معقدة تحول دون ممارسة علمها بمهنية، مشوبة في الوقت ذاته بمحاذير من مخالفة قوانين مكافحة الإرهاب، والدخول في معركة إعلامية بينية مع وسائل إعلام خارجية تشهر عدائها للبلاد، مع ارتفاع الجدل حول ملكية وسائل الإعلام المستقلة وهيمنة الدولة على ملكية غالبيتها.

وهو ما حدا بالدولة لتأسيس وزارة دولة للإعلام في نهاية العام ٢٠١٩ بغرض وضع سياسة إعلامية مناسبة للدولة، والتنسيق بين المؤسسات المستقلة للإعلام، وبينها وبين السلطة التنفيذية، وتعزيز عمل وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

ويبقى تقييم المجلس المستمر أنه ما لم تتجلى إرادة سياسية واضحة على تعزيز حريات الإعلام، وتوفير المقومات الضرورية له عبر إصدار قانون يضمن حرية تداول المعلومات، فلن يكون بوسع وسائل الإعلام المحلية النهوض بدورها المأمول، سواء فيما يتعلق بإثارة النقاش المجتمعي حول الشؤون العامة، ولا في مجال عرض صورة إيجابية للدولة في العالم الخارجي ومجابهة التحديات المفروضة على الدولة.

وعلى صعيد الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، ورغم التقدم المحرز في تحقيق إشراف مستقل على الانتخابات وضمن دورية الانتخابات ومعايير نزاهتها وإتاحة الرقابة المحلية والأجنبية عليها، فإن ضعف الحياة الحزبية يشكل عاملاً سلبياً في تعزيز حيوية الانتخابات وتعزيز محتواها الديمقراطي، سيما مع تراجع حريات الرأي والتعبير والاجتماع من ناحية، وغياب العوامل المحفزة عن التشريعات الانتخابية.

وقد وفرت تعديلات العام ٢٠١٩ تقدماً مهماً في تمثيل الفئات الأكثر حاجة للرعاية، وتكوين غرفة ثانية للبرلمان متمثلة في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى الجمع بين نظامي القائمة والفردية.

غير أن تعزيز هذه المؤثرات الإيجابية يستدعي بداية الإسراع بإجراء انتخابات المجالس المحلية لأهمية دورها في تعزيز المشاركة المجتمعية بانتخاب نحو ٥٥ ألف ممثل شعبي في عضويتها، نصفهم موزعين مناصفة بين النساء والشباب بموجب الدستور، وهو ما يعزز من ناحية تجديد الحياة السياسية والحياة الحزبية بالتعبية، ويُتيح تحقيق الانتقال إلى اللامركزية وفقاً للاستحقاق الدستوري.

كما يستدعي تعزيز هذه المؤثرات المهمة إجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية المفتوحة بدلاً عن نظام القائمة المطلقة المغلقة، وذلك بهدف تحفيز المنافسة السياسية والحزبية على نحو يضمن تعزيز المشاركة المجتمعية شكلاً ومضموناً.

### ح. مكافحة الفساد

لا تقل النتائج التي يُخلفها الفساد على المجتمع كثيراً عن الإرهاب والتطرف، وقد كشفت جهود الدولة في مكافحة الفساد عن حقيقتين، أولهما: أن حجم الفساد أخطر كثيراً من كل التقديرات، ويتفشى بشكل فادح داخل المؤسسات البيروقراطية، ويشهد على ذلك نوعية القضايا التي تصدت لها الرقابة الإدارية، أو تلك التي تصدت لها لجان تقصي الحقائق التي كلفها مجلس النواب، أو جهود استرداد أراضي الدولة من غاصبها وإزالة التعديلات على نهر النيل. وثانيهما: أن الدولة أظهرت عزيمة جدية في مكافحة الفساد.

وكتفت الدولة من جهودها في مجال مكافحة الفساد، حيث عززت من صلاحيات أجهزتها الرقابية في الواقع العملي من خلال دعم رئيس الجمهورية الملموس للأجهزة الرقابية، وخاصة جهاز الرقابة الإدارية الذي أعلن عن ضبط العشرات من القضايا الكبرى، وكذا من خلال اللجنة القومية لمعالجة الفساد في الأراضي التي شكلت أحد أبرز ملامح الفساد المؤسسي في الفترة السابقة على ثورة يناير ٢٠١١، والتي من خلالها حصل الآلاف من المستثمرين على مساحات متميزة وكبيرة من أراضي الدولة بغرض استغلالها في التنمية

الزراعية أو الصناعية، بينما تم استغلالها كأراضي للبناء والأغراض التجارية والسوقية، أو إعادة بيعها بعد ارتفاع أسعارها وتقسيمها لأغراض ربحية بحتة.

وأشارت التغطيات الصحفية إلى عشرات من المصالحات التي تم إنجازها مع المتهمين بالفساد في الفترة التي سبقت ثورة يناير ٢٠١١ بموجب القانون الصادر منتصف العام ٢٠١٥، وشملت المصالحات سداد المتهمين لعشرات المليارات، بما في ذلك رموز نظام الرئيس الأسبق "حسني مبارك"، واسترداد مئات الآلاف من الأفدنة المنهوبة، بما وضع حداً لمصادر الإثراء غير المشروع التي كان الاستيلاء على الملكيات العامة وسيلتها الرئيسية بالاستفادة من فساد دوائر الإدارات المحلية جنباً إلى جنب مع استغلال الثغرات القانونية للحيلولة دون قدرة الدولة استرداد الأراضي العامة.

وقد أتاحت الدولة إمكانية تقنين الأراضي التي جرى استغلالها اقتصادياً بحسب طبيعتها عبر إجراءات مقننة تشمل سداد القيمة الفعلية للأراضي مع إمكانية تقسيط الأثمان عبر قواعد مقبولة.

يُذكر أن مصر كانت قد تقدمت في مؤشر الشفافية بفضل تبني الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤، لكنها عادت وتراجعت ٢٠ مركزاً على سلم مدركات الفساد الدولي الذي تعده منظمة الشفافية الدولية الصادر مطلع العام ٢٠١٧ عن العام ٢٠١٦، واحتلت المرتبة ١٠٨ من بين ١٧٦ دولة، ثم المرتبة ١٠٥ في تقرير العام ٢٠١٨، و١٠٦ في تقرير العام ٢٠١٩.

ويُعزى هذا التراجع بصفة أساسية لعدم اكتراث الدولة في التفاعل مع الاتهامات الموجهة إليها، وكذا عدم إيلاء الاهتمام بتوفير المعلومات الضرورية، وعدم توافر هيئة مرجعية يمكن من خلالها حصر الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد.

ومع التسليم بأن مكافحة الفساد ليست مهمة عارضة، بل داء عُضال سيحتاج إلى مزيد من الآليات، ومواصلة سد الثغرات التي ينفذ منها الفساد من خلال التشريعات والمواجهات، كما تجلى خلال العام ٢٠٢٠ في سياق مكافحة مخالفات البناء على الأراضي المملوكة للشعب والأراضي الزراعية، فضلاً عن مخاطر المخالفات في الأبنية المرخصة على السلامة العامة، فيجب على الدولة إعادة النظر في عدد من الجوانب ذات الأهمية، وخاصة:

- مراعاة الأبعاد الاجتماعية المتصلة بمعالجة المخالفات، سواء من خلال ضمان مسكن بديل لمن تتقرر إزالة مساكنهم، أو من خلال مراعاة قدرة الأسر على تحمل التبعات المالية لقيمة المصالحات في المخالفات التي يمكن ترخيصها
- منح استثناءات مناسبة للمتقاعدين ذوي القدرة المحدودة على سداد قيمة التصالح عن المخالفات

- ضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه المخالفات من الموظفين العموميين ومن

#### المقاولين

- كذلك، يعيد المجلس طرح عدد من التوصيات التي سبق له تقديمها، وفي مقدمتها:
  - الإسراع بتشكيل لجنة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد وذات ولاية اتساقاً مع التزامها بموجب انضمامها للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وهي اللجنة التي سيكون من شأنها أن تتقدم بمقترحات تشريعية وسياسية لتعزيز جهود الدولة في هذا المجال، وحصر الجهود المبذولة والتعريف بها بما يُسهم في تحسين ترتيب الدولة في مؤشرات مكافحة الفساد العالمية، والذي سيكون له أثر إيجابي في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية الجادة للبلاد.
  - ولا يحد هذا من دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد التي تنهض بتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ - ٢٠١٨، ومرحلتها الثانية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
  - إصدار قانون حماية الشهود والمبلغين
  - إصدار قانون ضمان حرية تدفق المعلومات
  - تعزيز جهود مكافحة الاحتكارات وحماية المستهلك، وخاصة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الأساسية

## خطة العمل التنفيذية لاستراتيجية عمل المجلس

(٢٠٢١ - ٢٠٢٥)

### أولاً: تعزيز تفعيل الولاية الدستورية للمجلس

- الدور التشريعي
- تعزيز تشكيل لجان المجلس بخبراء في المجالين التشريعي والقضائي
- إعداد مقترحات تشريعية بهدف ضمان الاتساق مع الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها البلاد
- تنظيم آلية تنسيق وتواصل نشطة مع غرفتي البرلمان واللجان المختصة بحقوق الإنسان والتشريع وفق مبادئ بلغراد ٢٠١٢ للتعاون بين المؤسسات الوطنية والبرلمانات

### المساعدة القانونية

- تطوير مكتب شكاوى المجلس للنهوض بالأعباء المرتبطة وضمن تيسير تلقي الشكاوى
- تنظيم آلية تنسيق مع آلية الشكاوى الوطنية برئاسة مجلس الوزراء لضمان تعزيز أثر تدخلات المجلس
- تعزيز تبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية والإقليمية في مجال تلقي ومعالجة الشكاوى
- تشكيل آلية مساعدة للتقاضي القانوني بمكتب شكاوى المجلس والتنسيق مع نقابة المحامين لتعزيز جهود الدعم القانوني للمتقاضين في القضايا محل الاهتمام
- التنسيق مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية المحلية في توفير الدعم القانوني للمتقاضين والتفاعل في مجال تلقي ومعالجة الشكاوى

### تعزيز التفاعل مع الآليات الدولية

- ضمان مشاركة المجلس بصفة دائمة في جلسات الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة
- تنشيط جهود التفاعل مع الآليات التعاهدية من خلال تقارير الظل وآلية المراجعة الدورية الشاملة من خلال تقارير ذوي المصلحة
- تكليف وحدة العلاقات الدولية بضمن التواصل المستمر مع الإجراءات الخاصة المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والفرق العاملة والمعنية في سياق تفاعلهم مع القضايا المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في البلاد

- تنشيط مشاركة أعضاء الآليات الدولية في الأنشطة التي يعقدها المجلس والتي تقع محل اهتمامهم لتعزيز الإلمام بالأوضاع والحقائق وتجنب الالتباسات المعتادة

### ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

- التوازن بين حماية واحترام حقوق الإنسان وبين جهود مكافحة الإرهاب
  - إنشاء مرصد متخصص لرصد وتوثيق جرائم الإرهاب وتوفير التحليلات العلمية المتصلة بها
  - عقد ندوات وطنية بالشراكة مع كافة الأطراف الرسمية والمجتمعية المعنية بهدف تقييم وتطوير الممارسات والتدابير
  - مراجعة تشريعات مكافحة الإرهاب وبيان أوجه الخلل محل الاهتمام بهدف معالجتها
  - حث جهود إنشاء المفوضية الوطنية لمناهضة التمييز طبقاً للاستحقاق الدستوري بالنظر لأهمية دورها في دعم مسار الإصلاح الثقافي وتجديد الخطاب الديني ومكافحة الكراهية والتطرف
  - تكثيف الجهود لإزالة العقبات في سبيل تعزيز حريات الاجتماع والجمعيات، ومتابعة الجهود لمعالجة القضية رقم ١٧٣ على نحو يضمن معالجة آثارها السلبية على بعض الكيانات الحقوقية

### • تعزيز ودعم جهود تطوير العدالة الجنائية

- الدعوة لتنظيم مؤتمر وطني شامل لمراجعة وتحديث قانون العقوبات بما يتفق مع توجهات خفض النصوص التي تفضي إلى عقوبة الإعدام، وتعزيز جهود حظر التعذيب وسوء المعاملة، وحظر الاحتجاز غير القانوني، وتبني العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحريات في الجرائم البسيطة
- الانخراط في جهود تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يضمن اتساقه مع الدستور والالتزامات الدولية
- إجراء الدراسات بشأن الفجوات التشريعية والإدارية التي تجلت في سياق تطبيقات القوانين الخاصة بالمرأة والأطفال وذوي الإعاقات واللاجئين والمهاجرين بهدف إعداد المقترحات لطرحها للتبني التشريعي

### • توسيع المجال العام ودعم المشاركة المجتمعية

- ترسيخ المكاسب المتحققة في حق الاجتماع وحرية الجمعيات في سياق قانون العمل الأهلي ٢٠١٩/١٤٩ وإصدار لائحته التنفيذية بعد التشاور المجتمعي، مع تشكيل آلية

متابعة بالتعاون مع مؤسسات العمل الأهلي والاتحاد العام للجمعيات الأهلية (عقب انتخاب مؤسساته)

- مراجعة التشريعات ذات الصلة بالحريات الإعلامية، ومنح الأولوية لإعداد مقترحات لتطوير التشريعات ذات الطبيعة الجنائية، ووضع آلية للتنسيق مع المؤسسات الإعلامية والنقابات ذات الصلة
- إيلاء الاهتمام بإجراء انتخابات المجالس المحلية لأهميتها في تعزيز المشاركة المجتمعية وتجديد الحياة السياسية والحزبية

### ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- القضاء على كافة أشكال التمييز وتعزيز مسار الإدماج الاجتماعي
  - دعم استدامة المشروعات التنموية الموجهة إلى المناطق الحدودية ومناطق الأطراف، وإيلاء الاهتمام بتنمية الإعفاءات للمشروعات كثيفة التشغيل ومضاعفة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
  - العمل مع المؤسسات ذات الولاية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالتمييز في الوظائف العامة، والتعاون في مجال الاستمرار في جهود تنمية معدلات مشاركة المرأة والشباب وذوي الإعاقات
- حماية المكاسب التنموية المحققة
  - منح الأولوية القصوى لتعزيز الحق في الرعاية الصحية اللائقة، ومضاعفة الموازنات المقررة لمجابهة التحديات التقليدية والاستثنائية، وتسريع وتيرة تغطية تفعيل منظومة التأمين الصحي في عموم البلاد في أقرب وقت ممكن
  - تعزيز قيم الدعم العيني والتكافل الاجتماعي للفئات المستحقة دعماً لجهود تنمية الحق في العيش الكريم
  - ربط مستويات الدخل بالغلاء في أسعار السلع الغذائية والخدمات الأساسية
  - متابعة جهود تنفيذ خطة إصلاح التعليم، مع إيلاء الاهتمام للإعداد والتأهيل المستمر للمعلمين وهيئات التدريس، مع التوصل لمنظومة تكفل القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية تخفيفاً للأعباء عن كاهل الأسر
  - تعزيز الحريات النقابية واحترام الحق في المفاوضة الجماعية والحق في الإضراب

\* تقييم الأولويات بهدف جسر الفجوات



- إجراء الدراسات والبحوث الميدانية بالشراكة مع المؤسسات المتخصصة بهدف الوقوف على الثغرات النابعة عن سياسات الإصلاح الإداري والنقدي والتطور التقني والمرتبطة بالأثر الاجتماعي على الطبقتين المتوسطة والدنيا
- تطوير النظام الضريبي وفق أسس تصاعدية تفعيلاً للاستحقاق الدستوري وزيادة مستويات الإعفاء الضريبي للفئات الأقل دخلاً

#### رابعاً: التربية على حقوق الإنسان

##### \* تعزيز مكون حقوق الإنسان في جهود الإصلاح الثقافي ومكافحة التطرف

- العمل مع الشركاء المعنيين لبلورة مبادرة شاملة للإصلاح الثقافي وتنمية القيم المدنية
- إيلاء الاهتمام بتنمية مكون حقوق الإنسان في برامج إعداد وتأهيل الأئمة والدعاة
- التعاون مع المؤسسات الإعلامية المتخصصة في مجال تعزيز مكون حقوق الإنسان والمواطنة في العمل الإعلامي بمختلف قنواته

##### \* تنمية جهود تطوير التعليم

- الاهتمام بدور المعلمين في ترسيخ قيم حقوق الإنسان والمواطنة
- تسريع وتيرة جهود تنقية المناهج الدراسية من الشوائب التي تتعارض مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان، مع تنمية جهود تعزيز مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم
- إنشاء فصول نموذجية لترسيخ المواطنة بالتنسيق مع لجان المجلس المتخصصة، بحيث تشمل في مرحلتها الأولى ما بين ٣ فصول و ٧ فصول في كل محافظة، على نحو يمكن تعميمها
- تعزيز منهج التشاركية بين الإدارة العلمية وهيئة التدريس والطلاب وأولياء الأمور في تبني خطط عملية للأنشطة الطلابية الرافقة للعملية التعليمية

##### \* تعزيز الاستناد من مسار التحول الرقمي

- إطلاق برنامج ذكي لتنمية الوعي بقاعدة معلومات حقوق الإنسان من الواويتين القيمية والتطبيقية
- بناء قدرات موظفي الخدمة العامة في مجال حقوق الإنسان بالاستناد على الضمانات الدستورية
- التوعية في مجال البيئة والإدارة الرشيدة للمياه من خلال العمل مع الشركاء المعنيين لبلورة إعلانات الخدمة العامة وإطلاق برنامج معرفة ذكي يتناول السلوكيات الفردية والجماعية ذات الصلة بحماية البيئة والإدارة الرشيدة لموارد المياه

## خامساً: القضايا النوعية

### • تنمية المناطق الحدودية

- العمل على إيلاء الاهتمام بدعم استعادة سكان المناطق الحدودية من المشروعات التنموية العملاقة والاستثمارات الجديدة عبر إنشاء مراكز التأهيل المهني
- إطلاق مسار مشاورات مع قادة المجتمع المحلي بالمناطق الحدودية لتطوير خطط التنمية استناداً على الموارد واستجابة للأهداف

### • الاهتمام بدعم جهود مكافحة الفساد

- تشكيل فريق عمل بالمجلس لمتابعة جهود مكافحة الفساد
- العمل مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد، وخاصة في مجال تعزيز الدراية بالجهود المبذولة على المستويين المحلي والدولي
- أفراد باب خاص بالتقرير السنوي للمجلس لتناول الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد

## سادساً: وضع خطة قومية للنهوض بحقوق الإنسان

### \* تشكيل لجنة فنية ووضع خطة إعداد

- تشكيل لجنة من ذوي الخبرات من أعضاء المجلس والباحثين بأمانة المجلس والخبراء ذوي الصلة لإعداد خطة ومسار تنفيذي جهود وضع الخطة الوطنية

### \* تشكيل اللجنة التحضيرية

- بالتعاون مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني

### \* إطلاق مسار المشاورات الوطنية

- إجراء مشاورات مع القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وعلى الصعيدين النوعي المؤسسي والنوعي الجغرافي

### \* وضع مسودة الخطة وطرحها للنقاش العام

- تشكيل فريق صياغة وتكوين هيئة استشارية مشتركة تضم مختلف الأطراف ذوي المصلحة للتوصل لمسودة نهائية

### \* اقتراح الخطة على الصعيدين التنفيذي والتشريعي بغرض التبني والإقرار

- نشر المسودة وعقد أنشطة إعلامية للتعريف بها والترويج لمضمونها وتلقي الإفادات والمقترحات

- عرض المسودة النهائية على الحكومة والبرلمان تمهيداً لإقرارها وتبنيها وإدماجها في الخطة الوطنية للتنمية ورؤية مصر ٢٠٣٠

\* تشكيل لجنة المتابعة الوطنية

- عقب الإقرار والإدماج، تشكيل لجنة متابعة وطنية تضم ممثلين عن مختلف الفئات صاحبة المصلحة للنهوض بتدابير تفعيل الخطة وتوفير البرامج العملية ومتابعة الإجراءات التنفيذية وتقديم المقترحات الهادفة لتعزيز مجريات التفعيل وإعداد التقييمات لمراحل التنفيذ

**سابعاً: تعزيز البنية المؤسسية للمجلس**

\* تعزيز قدرات اللجان المتخصصة

- تزويد لجان المجلس المتخصصة بخبرات تشريعية وقضائية بهدف تعزيز قدرة المجلس للوفاء بالدور التشريعي المنوط بالمجلس دستورياً

- تنظيم برنامج بناء قدرات وتأهيل مستمر للباحثين والعناصر الفنية لتطوير المهارات في الشؤون والقضايا ذات الطبيعة المتخصصة لدعم قدرة اللجان على النهوض بالمهام الموكلة إليها  
- إطلاق آلية تداول مستمر للأراء والمقترحات بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في القضايا محل الاهتمام بالإضافة إلى المنتدى السنوي الذي ينظمه المجلس

\* تطوير مكتب شكاوى المجلس

- تطوير آليات الوصول وتلقي الشكاوى، مع دعم قدرات العناصر الفنية بالمكتب في مجال فحص وتدقيق مضمون الشكاوى وتقييم التفاعل معها  
- تنسيق آلية عمل مشتركة مع آلية الشكاوى الحكومية برئاسة مجلس الوزراء لتعزيز الجهود في مجال معالجة الشكاوى التي تقع في اختصاص المجلس ويتوافر لها المصادقية  
- تكوين فريق محامين متخصص لتقديم الدعم القانوني والقضايا للضحايا في القضايا التي يتبناها المجلس في ضوء اختصاصه الدستوري والقانوني  
- التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي تتبنى ولاية الحماية والدعم القانوني

\* تعزيز قدرات الرصد والتوثيق

- تكوين فريق فني متخصص في مجال الرصد وتقصي الحقائق والتقصي الميداني (زيارات مراكز الاحتجاز - متابعة المحاكمات - العمليات الانتخابية .....) )  
- تكوين فريق فرعي في فريق الرصد للعمل كمرصد دائم لمكافحة الإرهاب اتصالاً بكم ونوعية التحدي الذي تشكله قضايا الإرهاب ومكافحته على جهود تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان

- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لتوثيق عمليات ومخرجات الرصد وفق معايير التوثيق المهنية المتبعة

- إعداد تقرير ربع سنوي يتضمن التطورات والوقائع المتعلقة بحقوق الإنسان ومخرجات عمليات الرصد والتوثيق بهدف العرض على المجلس في اجتماعاته الدورية للوقوف على تطورات حالة حقوق الإنسان ورسم خريطة الأولويات لتحركات المجلس في مجال الحماية وتطوير التقرير السنوي الذي يتيح التقرير للنشر والرأي العام

#### \* تعزيز الحضور الإعلامي للمجلس

- تعيين متحدث رسمي باسم المجلس للحفاظ على صلة منتظمة بوسائل الإعلام وتجنب ازدواج التصريحات الإعلامية

- تعزيز قدرات وحدة الإعلام بالمجلس، بما في ذلك القدرات في مجال الترجمة المهنية المتخصصة، وإعداد نشرة فصلية تتناول أنشطة المجلس

- بناء شبكة من ممثلي وسائل الإعلام ذوي الاختصاص

- تطوير آليات التواصل الإلكتروني عبر تحديث الموقع على الانترنت، والتفاعل المنظم عبر وسائل التواصل الاجتماعي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية

\* \* \*